ليبيا منذ الغزو الإيطالي والتفاعلات المؤدية لإعلان قرار الاستقلال وأثره على التطورات الدستورية والسياسية حتى نهاية عمل اللجنة التحضيرية

1911-1950م

أ. فتحي محمد السنوسي الرفادي
كلية الآداب/جامعة طبرق

Abstract: The Libyan mujahedeen fought with rare valor a struggle referred to as Lebanon against the Italian occupier, and the resistance continued until the martyrdom of Omar al-Mukhtar and his successor Youssef Bouharil in 1931, so that the military jihad moved to a political jihad in the diaspora, especially in Egypt, which was led by the leaders of the diaspora of Libyans in general, and the Sanussis in particular between 1932 and 1932. When the Second World War broke out in September 1939, the immigrants gathered at the home of Prince Idris sanussi in Alexandria to renew their trust in him for their leadership, and then met in Cairo on August 9, 1940, and decided to ally with Britain, which extended its hand to their cooperation against the Italian fascism, which was recited by the skin of the axis in the second year of the war, and in order to achieve this goal, and according to the meeting of Cairo formed the Sanussi army in the area of Abi Rawash west of Cairo, and after training and fulfilling its requirements, participated in the war until the Italians were finally expelled from Libya in 1943, and according to the logic of the victor, the British military administration took over the regional administration of Cyrenato and Tripoli, while the territory of Fezzan fell under the control of the French administration. The 1940s saw political, cultural and political movement...

المقدمة :

خاض المجاهدون الليبيون ببسالة نادرة نضالا يشار إليه بالبنان ضد المحتل الإيطالي، واستمرت المقاومة حتى استشهاد عمر المختار وخليفته يوسف بورحيل عام 1931م، لينتقل الجهاد العسكري إلى جهاد سياسي بالمهجر ولاسيما بمصر الذي قادهُ زعماء المهجر من الليبيين عموماً، والسنوسيين خصوصا بين عامي 1932-1939م بتفعل نضالهم إعلاميا ضد الجور الإيطالي، وعند اشتعال الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939م، اجتمع المهاجرون بمنزل الأمير إدريس السنوسي بالإسكندرية ليجدّدوا ثقتهم به لقيادتهم، واجتمعوا بعدها في القاهرة في 9 اغسطس 1940م، وقرّروا التحالف مع بريطانيا التي مدَّتْ يدها لتعاونهم ضد الفاشية الإيطالية التي تلونت بجلد المحور بالعام الثاني للحرب، ولأجل تحقيق هذا الهدف، ووفقا لاجتماع القاهرة تشكل الجيش السنوسي بمنطقة أبى رواش غرب القاهرة، وبعد تدريبه واستيفاء متطلباته، شاركوا بالحرب حتى تمّ طرد الإيطاليين نهائياً من ليبيا عام 1943م، وطبقا لمنطق المنتصر فقد تولت الإدارة العسكرية البريطانية إدارة إقليمي برقة وطرابلس، فيما وقع إقليم فزان تحت سيطرة الإدارة الفرنسية.

شهدت فترة الأربعينات حراكا سياسيا وثقافيا ولاسيما ببرقة وطرابلس، فقد شُكِلَتْ الأحزاب والجمعيات السياسية وصدرت الصحف، وبمنتصف الفترة توقفت طبول الحرب بالعالم أجمع وجنحوا للسلم بواقع المنتصر، فتمّ عقد المؤتمرات الدولية حول المستعمرات الإيطالية السابقة ومن بينهما ليبيا، لتتنازل إيطاليا عنها في 10 فبراير 1947م، طبقا لإتفاقية الصلح معها، لتصل أواخر العام ذاته لجنة التحقيق الرباعية التي شكلتها الدول المنتصرة وهي: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتقصى الحقائق، واستطلاع آراء سكان ليبيا، حتى ربيع 1948م؛ ليطالب الليبيون بمختلف شرائحهم بالاستقلال التام لليبيا.

بدأ سريان مفعول اتفاقية الصلح مع إيطاليا في 15 سبتمبر من عام التوقيع، مشروطاً بأن القضية ستحال للجمعية العامة للأمم المتحدة إذا لم يتم الاتفاق بين الدول الموقعة مع قبولها المسبق لكل ما يصدر عن الجمعية حيال القضية.

كانت نقطة التحول الفعلية للقضية الليبية من قضية دولية لقضية أممية، حين عجز وزراء خارجية الدول الموقعة في اجتماعهم بتاريخ 13 سبتمبر 1948م للوصول لاتفاق يوقف رياح الحرب الباردة ، فأحيلت القضية الليبية للأمين العام للأمم المتحدة بعد يومين، ليتم تداولها بالدورتين الثالثة والرابعة بين عامي 1948-1949م بالجمعية العامة، ولتستمر رياح الحرب الباردة تطارد سراب الوصاية في مشروع بيفن- سفورزا , الذي طالب بعودتها للوصاية على إقليم طرابلس، والذي عارضته بريطانيا في 17 مايو 1949م ليسقط المشروع بتصويت دولة هاييتي ضده، وبفشل المشروع أصبح الاستقلال قريب المنال.

بعد مخاض عسير أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (289) بتاريخ 21 فبراير 1949م بنيويورك بدورتها الرابعة بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة، واعترفت فيها باستقلال ليبيا، وطبقا للقرار شهدت ليبيا فترة انتقالية مشروطة بفترة زمنية محددة، تبدأ من تاريخ صدوره، وتنتهى في الأول من يناير 1952م، وإلا يصبح القرار لاغيا إذا لم تستوفِ متطلباته، ونص على أنها دولة مستقلة ذات سيادة.

اشترط القرار لسريان مفعوله تكوين جمعية وطنية من ممثلين لسكان ليبيا، يجتمعون ويتشاورون لسن دستور للبلاد، وتقرير شكل الحكومة مستقلا، بمعاونة مندوب مفوض من الأمم المتحدة يسانده مجلس استشاري وبمشاورة دولتي الإدارة والشخصيات الفاعلة بالأقاليم الليبية الثلاثة.

ولبدء تفعيل القرار عينت الجمعية العامة مندوبا لها بليبيا، ومعه المجلس الاستشاري المنوه عنه سابقا والمكون من عشرة أعضاء منهم ستة تعينهم دولهم، وثلاثة يمثلون الأقاليم الليبية بواقع عضو عن كل إقليم، والرابع يمثل الأقليات غير الوطنية. وليبدأ العمل الفعلي لتطبيق القرار، وصل المندوب لطرابلس ليعقد اجتماع الافتتاحي الاستشاري بعد تكامل أعضائه بتاريخ 4. 5. 1950م، ليعرض خطته لوضع تصور شكل الدستور متضمنة نهاية موضوع هذه الدراسة, وهي اللجنة التحضيرية لتكون مهمتها وضع الأطر الصحيحة لتكوين الجمعية الوطنية لينضوي تحتها ممثلي السكان, للوصول لصياغة الدستور وعرضه للمناقشة في خريف 1950م. كان أعضاء المجلس الاستشاري يفاضلون بين أن يكون الممثلين بالانتخاب أوالاختيار سواء بالنسبة للتحضيرية أو الوطنية ، بعدها وعقب الأخذ والرّد قرروا زيارة الأقاليم الثلاثة للاطلاع عن كثب على الآراء مع القوى الفاعلة.

وبعد العودة استمر الباكستاني بمعارضة الانتخابات بحجة أنّه سيفرز أعضاء ينساقون مع المصالح البريطانية بإقليم طرابلس لسيطرة الإدارة على مفاصل الإقليم، وسانده مندوبا طرابلس ومصر، وعلّلا ذلك بخوفهم من حدوث اضطرابات عند اجرائها، ولم يكتف المندوب الباكستاني بالمعارضة، بل اقترح اختيار لجنة تحضيرية تتكون من واحد وعشرين عضوا، بواقع سبعة أعضاء عن كل إقليم بالتساوي، وأناط اختيار أعضاء برقة بالأمير إدريس، فيما يختار أحمد سيف النصر رئيس فزان أعضاء الإقليم، وتتولى الأحزاب الطرابلسية فرز ممثلي طرابلس، ليعتمد الاستشاري المشروع الباكستاني في 1950/6/14م، والذي انساق مع خطة المندوب بتكوين لجنة تحضيرية.

عقدت لجنة الواحد والعشرين التحضيرية جلستها الافتتاحية بطرابلس بتاريخ 1950/7/27م، بجلسات بلغت اثنتان وعشرون جلسة، وأنهت أعمالها في 1950/10/30م، وانتهت للهدف المأمول منها، وهي تكوين الجمعية الوطنية بستين عضوا بواقع عشرين عضوا عن كل إقليم بالتساوي، ليختار الأمير أعضاء برقة، ورئيس فزان أعضاء الاقليم، فيما يتولى رئيس التحضيرية محمد أبو الأسعاد العالم اختيار ممثلي طرابلس، لتصدر الجمعية العامة قرارا مستندة فيه على أعمال التحضيرية، وتقرر فيه أن تجتمع الوطنية في مدة لا تتعدّى أول يناير 1951م، لتؤلف الجمعية حكومة مؤقتة، وأن تضع أمامها أول ابريل 1951م كهدف لا تتجاوزه لتشكيلها، وأن تنقل دولتا الإدارة البريطانية والفرنسية السلطات تدريجيا للحكومة الليبية لتتسلمها نهائياً قبل الأول من يناير 1952م، وبهذا يكون القرار الذي تابعناه قد بلغ مبتغاه بالتطورات الدستورية والسياسية التي صاحبته ما تم تنفيذه وما سيتنفذ لاحقا ليغلق الباحث ملف القرار بنهاية عمل اللجنة التحضيرية.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسير مع تداعيات التفاعلات التاريخية منذ الغزو الإيطالي 1911م، وانعكاساته على إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة.

استقلال ليبيا عام 1949م منذ صدوره، وأثر على التطورات الدستورية والسياسية خلال الفترة الانتقالية حتى نهاية عمل التحضيرية، ويهدف البحث لإلقاء الضوء على ليبيا إبان الحكم الإيطالي وخلال فترة الادارتين،

وتحول القضية الليبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لقضية دولية تتقاذفها المؤتمرات ورياح الحرب الباردة لتقذف بها كقضية أممية لدهاليز الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليصدر قرار إعلان الاستقلال؛ لتعيش ليبيا فترتها الانتقالية بين الاستشاري والتحضيرية، بما فيها من صعوبات ومناقشات بين المندوب والاستشاري ودولتي الإدارة والقوى المحلية الفاعلة وأعضاء التحضيرية، لكن مصلحة الوطن كانت شعار الجميع من أولئك الرجال من ليبيا الذين بنوا صرح الدولة الفتية.

سيسير الباحث وفق المنهج التاريخي السردي والتحليلي والمقارنة في المواضع، التي يرى أنها تستحق ذلك، وسيعتمد الباحث على وثائق وصحف ومراجع ثانوية، وكتب مصدرية مواكبة للحدث، وفي مقدمتها كتاب ألفه مندوب الأمم المتحدة بعنوان: "ليبيا المستقلة والأمم المتحدة"، وهو شاهد عيان مطلع بحكم عمله على وثائق الفترة الانتقالية، وما فيها من مراسلات وكل ما جرى من مداولات.

ومن الدراسات السابقة التي سيستند عليها الباحث رسالة الماجستير التي قدمها باحثنا الليبي مالك محمد بوشهيوة لجامعة القاهرة بعنوان: "النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 1951–1969م"، معتمدا على كتاب المندوب المذكور بالفقرة السابقة، وعلى وثائق منشورة وغير منشورة، مستعينا بالصحف المعاصرة لفترة دراسته، ومصادر أخرى تطرقت للموضوع أجنبية وعربية ومترجمة لها، والحقيقة أن الباحث قدم جهدا يذكر فيشكر، واستفاد منه الباحث في العديد من المواضع في بحثه، وقد قسم الباحث بحثه لمقدمة وثلاث محاور وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع، وسيتناول المحور الأول: ليبيا بين بدء الغزو الإيطالي 1911م وتداعيات التفاعلات التاريخية المؤدية لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار استقلالها عام 1949م، وأما المحور الثاني: فسيحمل عنوان: ليبيا منذ صدور قرار إعلان الاستقلال حتى خطة المندوب الدولي المشتملة على التحضيرية، وأما المحور الثالث: فسيكون بعنوان: قرار إعلان استقلال وتفاعلاته حتى نهاية عمل اللجنة التحضيرية.

واجهت الباحث صعوبات كثيرة مقلقة، صعوبة الحصول على الوثائق ومنع تصوير بعض الوثائق، مما يضطر الباحث لكتابتها بيده أو تصويرها بنقاله، ولا أجد مبررا للمنع سوى الخوف على بعض الوثائق القديمة من التلف، لكن الحل هو أن يتم تصويرها ليصور الباحث من الصورة، ويطلع دون لمس على الأصل. بالإضافة إلى صعوبة الترجمة لبعض المراجع والوثائق المنشورة.

وفي النهاية إذا كان هناك توفيق فهو من الله العلي القدير، وإن كان هناك تقصير فهو منى، وأرجو أن ينال هذا الجهد المتواضع موقعه كبحث أراد صاحبه الاسهام ولو بقدر بسيط في كتابة تاريخنا الحديث والمعاصر.

وختاما أهدى هذا البحث المتواضع لروح أستاذي العلامة الاستاذ الدكتور جاسم شطب من العراق الشقيق لعله يؤنس وحدتي بفراقه.

المحور الأول: ليبيا بين بدء الغزو الإيطالي 1911م، وتداعيات التفاعلات التاريخية المؤدية لاعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار استقلالها عام 1949م.

من المعلوم أن ليبيا بأقاليمها الثلاثة، وبأضلاع مثلثها المتكون من برقة وطرابلس وفزان، قد نُكبت نكبة عظمى بقدوم المستعمرين الإيطاليين، لاجتياح سواحلها وتحويلها مستعمرة تابعة لهم عام 1911م، وسعت إيطاليا لاحياء امبراطوريتها القديمة من جديد، لما تعتبره شاطئها الرابع لتحسين وضعها العسكري تماشيا مع الهجمة الاستعمارية الغربية على افريقيا حتى لا تبقى خارج حلبة السباق، ولأجل هذا سعت للاتفاق مع الدول الغربية لتترك لها ليبيا لاحتلالها[1].

اعتقد الإيطاليون أن غزو ولاية طرابلس الغرب، ستكون نزهة بحرية، لكن الحلم الإيطالي تبخر بفضل المجاهدين الأشاوس الذين قاوموا الغزو برغم قلة الامكانيات، لمدة تجاوزت العشرين عاما، تمكنوا خلالها من وقفهم عند النقاط الساحلية، وانتهت هذه الفترة من تاريخ بلادنا باستشهاد عمر المختار وخليفته يوسف بورحيل عام 1931م، وليتوقف الجهاد العسكري ويبدأ الجهاد السياسي ما بين عامي 1932–1939م للمجاهدين السنوسيين عموما، ولاسيما بمهجر مصر، والعام الأخير هو العام الذي اشتعلت فيه الحرب العالمية الثانية، وفي العام الثاني للحرب انضمت الحرباء الإيطالية لألمانيا المحور المضاد للحلفاء بقيادة قطبيها بريطانيا وفرنسا، وفي ضوء تلون الحرباء بجلد المحور، سعت بريطانيا للتقارب مع المهاجرين الليبيين عموما، والسنوسيين خصوصا لقتال العدو المشترك إيطاليا، وتحقيقا لهذا الهدف كلفت بريطانيا قائد قواتها بمصر "ميتلاند ولسون" للاتصال بالأمير إدريس السنوسي بمقر إقامته بمهجره بمصر في حمام مريوط لا شراكه بقتال الحرباء بالأراضي الليبية[2].

"

عندما اشتعلت الحرب في أول سبتمبر 1939م، التقى المهاجرون بمصر بمنزل الأمير إدريس بالإسكندرية في اكتوبر من العام ذاته، ووضعوا ثقتهم بالأمير لقيادتهم، فتلقف المهاجرون يد بريطانيا الممدودة، واجتمعوا مرة ثانية بمنزل الأمير بالقاهرة في 9 اغسطس 1940م، وقرروا المشاركة في الحرب ضد إيطاليا ليكتسب الجهاد السياسي بعدا عسكريا، وكونوا جيشا من المتطوعين والأسرى الذين كانوا يقاتلون عنوة مع الإيطاليين بعد أن أطلقوا سراحهم بتدخل من الأمير لدى السلطات الإنجليزية، وتكون الجيش الليبي وانضم لبريطانيا والحلفاء، وعرف بعدة تسميات لِكَنّ أشهرها الجيش السنوسي، واتخذ موقع تدريبه بأبي رواش عند الكيلو تسعة غربي القاهرة، وتحديدا بالجيزة، وبعد التدريب العسكري واستيفاء متطلباته، انضم الجيش للحلفاء، وليثبتوا بعد مشاركتهم في القتال أنهم رقم لا يستهان به في معادلة الحرب، وأن قتالهم للإيطاليين سابقا ولاحقا؛ أنبأ عن شجاعتهم النادرة التي اعترف بها الضباط البريطانيون الذين شهدوا بأعينهم مشاركة الجيش السنوسي معهم في الحرب والذين كانوا يعتقدون في بداية الأمر بأن المقاتل الليبي رقم مضاف لعدد قواتهم، وإن خسروا واحدا منهم؛ فإن الميت في نهاية المطاف ليس انجليزيا، وإن فقدوا آلة زودوا بها الجيش السنوسي فليس ذلك شيئا له اعتباره[3].

انتصر الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبهزيمة القوات ألمانيا وايطاليا ومن ساندهم، خرج الإيطاليون من ليبيا يجرون أذيال الهزيمة تاركين إقليم برقة عام 1942م، وليخرجوا من إقليم

طرابلس بالعام الذي يليه، وهو العام ذاته الذي شهد قدوم القوات الفرنسية من بحيرة تشاد، واحتلالهم لإقليم فزان، ليقع ضلعا المثلث الليبي برقة وطرابلس تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية، بينما وقعت فزان في قبضة القوات الفرنسية، وليصبح إقليم فزان بيد الإدارة العسكرية الفرنسية[4].

توقفت الحرب عام 1945م بالعالم اجمع بهزيمة الحلفاء نهائيا للمحور، ليجنح العالم للسلام بمنطق المنتصر، وبدأت مظاهر هذا الجنوح بعقد المؤتمرات الدولية، لتبرز القضية الليبية للفضاء الدولي، باتفاق الدول الأربعة الكبرى المنتصرة على عقد مؤتمر لوزراء خارجيتها بلندن بالعام نفسه الذي انتهت فيه الحرب؛ لمناقشة مصير المستعمرات الإيطالية السابقة[5].

أثارت عقد هذه المؤتمر القلق والترقب لدى جامعة الدول العربية المنشأة حديثا بالسنة ذاتها من جهة، والدول العربية المستقلة من جهة أخرى، وتضامنت الجامعة مع ليبيا بحكم إنتمائها العربي، وأنبرت للدفاع عن وحدتها واستقلالها، وظهر هذا التعاطف بمذكرة الاحاطة التي أرسلها أمينها الأول عبدالرحمن عزام للمؤتمر حول أبعاد القضية الليبية[6].

أكدت الجامعة في احاطتها إلى أن ليبيا بحدودها المعروفة بلد عربي، وشعبها يتمسك ببقاء دولته موحدة وبحقه في تقرير مصيره، ورفضهم المطلق لعودة إيطاليا بأي صورة من الصور، واقترحت على الوزراء إذا رأوا أن مبدأ الوصاية هو الحل بأن يكون ذلك للجامعة العربية أو لمصر[7].

اصطدم المؤتمر اللندني بصخرة المصالح المتضاربة بين الدول المجتمعة، وصارت شواطئ ليبيا الاستراتيجية مسنونة بحدة بشفرة حادة سنها حداد الأنانية الباحثة عن الذات، وظهر ذلك منذ بدايته بشهر سبتمبر على طاولة مفاوضات بورصة المساومات، باقتراح أمريكي يقضي بوضع مستعمرات إيطاليا الافريقية السابقة تحت الوصاية، ويرى الباحث إن اختيار إيطاليا لدى أمريكا أو غيرها باعتبارها الحلقة الأضعف عسكريا، وأعود للمقترح الامريكي الذي قابلته رياح الحرب الباردة التي هبت بعد نهاية الحرب بين الدول الغربية والسوفيت من جهة، وبين الغربيين مع بعضهم من جهة أخرى، ليدوى صفيرها داخل قاعة المؤتمر معلنة تغير الموقف الأمريكي باتجاه انتداب لجنة دولية لمراقبة المستعمرات، بحاكم يتم تعيينه من مجلس وصاية أممية، يسانده أعضاء من الدول المنتصرة وبوطنيين يمثلون سكان المستعمرات بشرط تحديد المدة التي سيكون فيها الاستقلال واجب التنفيذ، ولم يكن القرار الأمريكي إلا صدى لرياح الحرب الباردة التي بدأت تعلو بشواطئ المتوسط الليبية، لمنع السوفيت من الحصول على موضع قدم يثبتُّون به وجودهم على ساحل ليبيا الاستراتيجي لمَدِّ نفوذهم بالشرق الأوسط [8].

طالبت فرنسا بتعديل الحدود بين ليبيا وتونس، وفي نفسها رغبة بوصاية ايطالية على إقليم طرابلس، ويعود الباحث لنفس السبب السابق؛ لكون إيطاليا أقل خطرا إذا ما جاورتها من الناحية العسكرية، ولم تكتف بهذا بل بحثت لها عن موضع قدم على ساحل الخمس الليبي، لتربط ساحل البحر المتوسط بفزان، ومن بعدها بمستعمراتها الافريقية المجاورة للإقليم، وتحركت الحرباء للندن لتوقف عقارب ساعتها الشهيرة لصالحها مطالبة ببقائها بمستعمراتها[9].

تسرب خبر طرح الوصاية الإيطالية على ليبيا، ولاسيما إقليم طرابلس، والمطروح بطاولة مؤتمر لندن للشارع الليبي الذي اعتراه الغضب، مما حدا بالأمير لإعلان رفضه التام لأي شكل من أشكال العودة الإيطالية،

وأنه يفضل الاستقلال التام، وعقد تحالف مع بريطانيا لحمايته من الأطماع الإيطالية أو أي دولة أخرى معتمداً على وعدها له آواخر الحرب بألا يعود الإيطاليون لبرقة مرة أخرى، والوارد في تصريح "أنتولي إيدن" وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم البريطاني في 8 يناير 1942م[10].

استمرت الخلافات بمؤتمر باريس 1946م، فتقدم الروس بمقترح يقضى بوصايتهم على طرابلس بمعية إيطاليا، والأخيرة تشترك مع بريطانيا بالوصاية على برقة لمدة عشر سنوات بمساعدة مجلس استشاري تشترك فيه القوى الوطنية ، لكن بريطانيا دعت لاستقلال ليبيا مستغلة علاقاتها الحسنة مع الأمير لابعاد بقية المنافسين على الشاطئ الليبي، ولم يرض هذا فرنسا مؤيدة من السوفيت خوفا على انتقال عدوى الاستقلال لمستعمراتها المجاورة لليبيا، ولأجل حل هذه الخلافات اقترحت امريكا تنازل الإيطاليين عن ليبيا، وتأجيل قضية المستعمرات لمدة عام، يبدأ حسابه من توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، فوافقت الدول الثلاثة الأخرى على المقترح الأمريكي، غير أن بريطانيا وتماشيا مع مصالحها رأت استمرار دولتي الإدارة بمهامها، فيما أضاف الروس مجلسا استشاريا لمساعدتها بأعمالها خلال الفترة الانتقالية ؛ ليبلّغ الاستشاري وزراء الخارجية بالتطورات الحاصلة بالملف الليبي، وبأي إحاطة يراها مهمة لهم[11].

ويؤيد الباحث رأي الشريف بأن الدول الكبرى المعنية بليبيا، لم يكن هدفها استقلالها، وإعادة بناء ما دمّرته الحرب، فمواردها الاقتصادية ضعيفة، وليست مغرية في ذلك الوقت لتخلق بذور التنافس حولها؛ بل كانت مصالحها تُسّيُر أفعالها، وتحرك أقوالها طمعا بموقعها الاستراتيجي، فكانت مصلحة بريطانيا ترسيخ تواجدها العسكري ببرقة على وجه الخصوص مستندة لوعدها للأمير المنوه عنه سابقاً، ولقرب الاقليم من مستعمراتها بمصر "قناة السويس"، وحذت حذوها فرنسا فبّيتت النية لبقاء قواعدها بفزان حماية لمستعمراتها المجاورة لليبيا وللإقليم[12].

قذفت أمواج الحرب الباردة القضية باتجاه مؤتمر باريس الذي عقد بشهر أغسطس 1946م، برعاية الدول المنتصرة، وبمعية سبع عشرة دولة أخرى، ليجري توقيعها بباريس في 10 فبراير 1947م، وليبدأ سريان مفعولها في 15 سبتمبر من العام عينه، وبتوقيع الدول الكبرى لوثائق التصديق، صارت المعاهدة واجبة التنفيذ[13].

وقد نصت المادة الثالثة والعشرون من المعاهدة بخصوص المستعمرات الإيطالية السابقة وهي: ليبيا وأرتيريا والصومال على تنازل إيطاليا على كافة حقوقها بها، وأقرت بقاء الادارات السابقة لحين الوصول لحل نهائي، وتم إلحاق اعلان بالمعاهدة ينص على أن تتفق الدول الكبرى بالبت في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة خلال عام من تنفيذها، ويجب مراعاة رغبات السكان المحليين لصالح السلم والأمن الدوليين، والأخذ بوجهات نظر الدول المهتمة الأخرى، فإن لم يتم الاتفاق خلال عام المهلة ستحال القضية لمنظمة الأمم المتحدة ولجمعيتها العامة؛ لإصدار توصياتها الملزمة حيال القضية، وتتعهد الدول الكبرى بالقبول المسبق لما يصدره المحفل الدولي، واستعدادها لاتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذه[14].

يرى الباحث أنه من حسن حظ ليبيا أن الدول الكبرى المتصارعة لم تجد عقدة تربط بها حبل الوفاق بينها، وبقيت شفرة سكين المصالح القاطعة مستعدة لقطع حبل التواصل، فعَلَتْ أمواج المصالح على شواطئ ليبيا

الاستراتيجية؛ لتتحول لقضية دولية تعقد مؤتمراتها بين العاصمتين البريطانية والفرنسية بكونها إحدى المستعمرات الإيطالية، ليتطور الأمر وتصبح قضية أممية، ترعاها الجمعية العامة والأمم المتحدة بمنظماتها المعنية، أمام هبة تكالب الدول الاستعمارية بمنح الاستقلال للدول المستعمرة إحقاقا لمبدأ حقها في الحرية.

كانت نقطة البداية الفعلية لتحولها لقضية أممية حين عقد وزراء خارجية الدول الكبرى اجتماعهم الأخير؛ لدراسة تقارير نوابهم في 18 سبتمبر 1948م، ولم يتفقوا على توصيات يقبلونها جميعا، الأمر الذي دعاهم لتحويلها لقضية أممية، بإبلاغ السيد "تريجف لي" الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت في 15 سبتمبر 1948م؛ بأنهم لم يتمكنوا من الوصول لاتفاق بخصوص المستعمرات الإيطالية السابقة، وبناء على ما ورد في بنود معاهدة الصلح مع إيطاليا، بأنه في حالة عدم اتفاقهم ستحال القضية برمتها للأمم المتحدة ليتم بحثها من قبل الجمعية العامة بدورتها العادية الثالثة[15].

ويؤكد الباحث أن انتقال القضية الليبية من أيدي الدول الكبرى للجمعية العامة بأعضائها الثمانية والخمسين وقتها، قد حولها لقضية أممية تتساوي فيها الدول الأعضاء بأصواتها فلكل دولة صوت؛ ليتم عرضها أمام الدورة الثالثة للجمعية العامة المنعقدة بباريس، لتناقش القضية بالعاصمة الفرنسية دولية وتعود لها أممية.

تم عرض القضية بالدورة الثالثة، وقُسِّمَتْ لدورتين؛ لتعقد أولها: في المدة ما بين 21 سبتمبر 1948م حتى 11 ديسمبر من العام عينه، بقصر شايو بباريس، ولم تكن المناقشات معمقة؛ بل اكتفت الوفود بتبادل الآراء والوثائق والمذكرات وإصدار البيانات المتعلقة بالقضية، وأما الثانية فنوقشت القضية ما بين 5 ابريل 1949م إلى 18 مايو من العام ذاته في ليك ساكسيس بنيويورك[16].

تم وضع قضية المستعمرات كنقطة رابعة بجدول أعمال اللجنة السياسية بباريس، لكن الوفد الأمريكي طلب التأجيل بتأييد من الوفدين البريطاني والفرنسي رغبة في إطالة أمد القضية لتبرير بقائها في ليبيا، ولم يرضِ ذلك الروس خشية تمدد النفوذ الغربي، وعارضت الوفود العربية التأجيل مطالبة باستقلال ليبيا[17].

عقدت الجمعية قسمها الثاني من دورتها الثالثة، وأطلت الحرب الباردة برأسها، فظهر الخلاف حول ترتيب القضية بجدول أعمال اللجنة الأولى، فطالب السوفيت بالأولوية له لمنع الغربيين من تنسيق مواقفهم، وبالمقابل طالبت أمريكا بتأجيل مناقشة القضية لوقت متأخر بحجة منح الفرصة للدول لفهم القضية الجديدة الأبعاد على كثير منها، وفي النهاية تم وضعها كبند سادس في أعمال اللجنة السياسية في ابريل 1949م، وتم دعوة إيطاليا للحضور دون أن يكون لها حق التصويت؛ لأنها لم تتمتع بعضوية الأمم المتحدة بعد، وبالمقابل تم دعوة ممثلي سكان المستعمرات، ودعت الوفود الليبية للاستقلال التام للبلاد ووحدتها، وطالبت بعدم عودة الإيطاليين بأي شكل من الأشكال، ورغم الاختلاف في الآراء بين الآباء المؤسسين، فقد رأى السنوسيون أن تكون ليبيا إمارة تحت حكم الأمير ادريس السنوسي، فيما أكد المؤتمر الوطني لتحرير ليبيا على استقلال البلاد ووحدتها، والانضمام لجامعة الدول العربية، إلا أن هذا الخلاف لم يفسد للودّ قضية[18].

وللتدليل على رغبة الليبيين بالاستقلال، يورد تقرير لجنة تقصى الحقائق الرباعية التي شكلتها الدول المنتصرة في الحرب عبر وزراء خارجيتها؛ لاستطلاع آراء الناس بليبيا، والتي زارتها ما بين 6 مارس 1948م

حتى 20 مايو من العام نفسه، بأن الليبيين على اختلاف توجهاتهم يتفقون على استقلال بلادهم ووحدتها، ولتقدم لجنة التقصي تقريرها بشهر يوليو من السنة ذاتها[19].

استمر النقاش بالقسم الثاني من الدورة الثالثة، وظهور بوضوح تأكيد المشاركين على منح ليبيا استقلالها بعد خضوعها لفترة زمنية للوصاية الأممية، ولما اختلفت مشاريع الوصاية تم تشكيل "اللجنة الفرعية رقم 15"، لتكون مهمتها فحص كافة المشاريع وتعديلاتها، لاعداد مشروع قرار موحد لتقديمه للجنة الأولى، لكل ضيق الوقت وتعارض المشاريع جعلهم يؤجلون النقاش للدورة الرابعة[20].

وبأواخر الدورة الثالثة وقبل بداية الرابعة للجمعية العامة حصلت تطورات كان لها أثرها على القضية الليبية، ومنها محليا منح بريطانيا لبرقة استقلال الذاتي بامارة ادريس السنوسي في 1 يونيو 1946م، ودوليا خروج مشروع بيفن – سفورزا، وهم: وزيرا خارجية بريطانيا وايطاليا على التوالي، ففي يوم 10 مابو 1949م انتشر خبر مقابلة وزير الخارجية الإيطالي كارلو سفورزا أثناء مرورة بلندن في رحلته نحو روما بنظيره أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني، ليقدم الاثنان مشروعا جديدا للوصاية على الأقاليم الليبية، مما خلق واقعا جديدا وضع حجر عثرة أمام استقلال البلاد[21].

سلخت الحرباء الإيطالية جلد المحور، وتلونت بلون الحلفاء، وليظهر الوزيران بيفن وسفورزا بمشروع وصاية تم طبخه بِقْدِرِ لندن خارج أروقة الأمم المتحدة، والذي وضع إقليم طرابلس تحت وصاية الحرباء، وبرقة بوصاية بريطانيا، وفزان بوصاية فرنسية، وليقدم المشروع بعد تعديل الطبخة بيد الطباخ البريطاني على مائدة الجمعية العامة في 17 مايو 1949م [22].

تسرب خبر المشروع للشارع الليبي، فقامت المظاهرات ضده معلنة رفضها له، ولعودة الحرباء بأي صورة، وهددت الحشود الغاضبة بالعصيان المدنى، واللجوء لحمل السلاح دفاعا عن بلادهم إذا استلزم الأمر ذلك[23].

تحججت الدول الغربية لخلق العذر لتأخير موعد الاستقلال بقلة عدد السكان، وبضعف اقتصاد ليبيا، وعندما التقى الوفد البرقاوي بعضو الوفد الامريكي "جون فوستر"، شكك بقدرة الليبيين على خلق دولة؛ لقلة عدد السكان، فأجابه البرقاويون؛ بأنه إذا كان المعيار بعدد السكان؛ فإن ليبيا التي يتجاوز عدد قاطنيها المليون نسمة، هي بكل تأكيد مؤهلة للاستقلال أكثر من إيسلنده إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة[24].

لقد خلق مشروع بيفن– سفورزا واقعا جديدا فبدل أن تمنح ليبيا وصاية جماعية برعاية الأمم المتحدة أو وصاية لدولة واحدة؛ فإن المشروع حتى بعد تعديله من قبل بريطانيا لتقديمه للجمعية العامة، تحولت فيه ليبيا لحكم ثلاث دول مختلفة، ولثلاث لغات مختلفة، هذا الواقع مزقها سياسيا واقتصاديا مؤجلا استقلالها، لكن جهود الوفود الليبية والحظ غير المعادلة عند التصويت، فقد صوت مندوب هاييتي ضد المشروع سالخا جلد الحرباء الإيطالية مسقطا وصايتها على إقليم طرابلس، لقناعته الشخصية وتفهمه لمطالب الليبيين بمنح بلادهم استقلالها، ولم يستجب لمطالب بلاده وكتلة أمريكا اللاتينية بالتصويت مع المشروع، وبسقوط الوصاية الإيطالية سقطت الوصاية على ليبيا، فتغير ميزان الكفة لصالح استقلالها بتغيير كتلة امريكا اللاتينية لموقفها المؤيد للوصاية الإيطالية لتأييد استقلال ليبيا، وأعلنت امريكا وبريطانيا أنهما تؤيدان استقلالها، وبعد مناقشات دامت فترة طويلة،

وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار أيده تسع وأربعون عضوا، وعارضه عضو واحد، وامتنع ثمانية عن التصويت، تم فيه اعلان استقلال ليبيا بشروط ليكون القرار خاتمة لمخاض عسير بدأ منذ الغزو الإيطالي وأدت تداعيات تفاعلاته التاريخية؛ لأن يكتب سفر التاريخ قرار إعلان استقلالها[25].

المحور الثاني: ليبيا منذ صدور قرار اعلان الاستقلال حتى خطة المندوب الدولي المشتملة على التحضيرية:

من المؤكد أن مشروع القرار الذي أنهينا به المحور الأول، كان هو الطريق الذي مهد للبناء الدستوري والسياسي لليبيا، وهو القرار الذي سيستند عليه الباحث لكشف النقاب عن تفاعلاته.

مما لاشك فيه أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (289) والصادر في 21 نوفمبر 1949م، كان يوما تاريخيا لليبيا، تمخض عنه مرحلة إنتقالية، تبدأ بصدور القرار وزرع بذرته، وتنتهى بحصاد الاستقلال إذا ما توفرت متطلبات نموه فأثمر قبل الأول من يناير 1952م طبقا للفقرة الثانية، وفي الفقرة الرابعة – منه أيضاً – وخلال الدورة الرابعة للجمعية العامة، تقرر أن تعين الجمعية مندوبا مفوضا عنها بليبيا يعاونه ويرشده مجلس استشاري مقدما له النصح[26].

اهتم القرار بسكان البلاد بكامل تركيباتهم الوطنية، وبالأقليات غير الوطنية القاطنة بليبيا[27] فأعطى الحق لهم بأن يكون لهم أعضاء يمثلونهم في مراحل التطور الدستوري المختلفة الذي ستشهده ليبيا حتى الوصول للجمعية الوطنية لتسُنَّ دستورا للبلاد، وتضمن القرار تعيين مفوض من الجمعية العامة، يعاونه مجلس استشاري، أربعة منهم من الدول الغربية وهي: بريطانيا وفرنسا وأمريكا وايطاليا وإثنان يمثلان الدول العربية والاسلامية أو الافريقية والاسيوية وهما على التوالي: مصر وباكستان، وثلاثة يمثلون السكان الوطنيين بواقع عضو عن كل إقليم ، بينما يمثل الرابع الأقليات غير الوطنية القاطنة بليبيا، طبقا للقرار الذي يستند عليه الباحث، وفقا لنسخة جامعة الدول العربية الموجودة منها نسخة مصورة بمكتبة الباحث[28].

أشار القرار لضرورة استشارة المندوب لدولتي الإدارة، والقوى الليبية الفاعلة بالأقاليم الثلاثة، ومجلسه الاستشاري حال قيامه بأعماله، ومنها تعيين الأعضاء الأربعة الذين ورد ذكرهم في الفترة السابقة، وقد ركز القرار بصفة خاصة على استشارة المندوب لأعضاء مجلسه وتفهمه لنصائحهم وارشادتهم[29].

وقد أكد القرار في بنده المهم – حسب رأى الباحث – على وجوب اتخاذ دولتي الإدارة الخطوات اللازمة لنقل السلطات إلى الحكومة الليبية حال تشكيلها، وادارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية بشكل يساهم في دعم استقلالها ووحدتها مستقبلا، بايجاد مؤسسات وطنية توكل إليها إدارة البلاد، ولتأكيد هذا عليها تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة عن الخطوات العملية التي اتخذتها لتؤكد بالفعل أنها قد وضعت التوصيات موضع التنفيذ للوصول للخطة الاستقلال[30].

انتهى القرار الذي استند عليه الباحث عارضا فحواه، وطبقا لنص القرار، ولبدء تنفيذه عمليا، فقد تم إنتخاب "إدريان بلت"[31] كمندوب عام مفوض للأمم المتحدة بليبيا في 10 ديسمبر 1949م، ليصل إلى ليبيا ويبدأ مهام عمله مساء 18 يناير 1950م، ليعلن في مؤتمر صحفى بتصريح فحواه بأن مهمته منذ وطئت قدماه

طرابلس تنحصر في مساعده الشعب الليبي على تحقيق الاستقلال، وأنه ليس من مهمته إدارة شؤون البلاد؛ لأنها حاليا من مهام دولتي الإدارة، حتى يتسلم الليبيون ادارتها بأنفسهم مستقبلا[32].

بعد أن اطلع المندوب على احوال إقليم طرابلس، غادر بنغازي واجتمع بالأمير إدريس السنوسي، والتقى المؤتمر الوطني البرقاوي، فاستقبلوه بإلقاء نائب رئيسه أبو القاسم أحمد الشريف كلمة رحّب فيها بالمندوب، ودعاه للإسراع بالخطوات اللازمة لتحقيق الاستقلال، وانجازه قبل الموعد النهائي المحدد من الجمعية العامة[33].

سافر بعدها للإقليم فزان والتقى بأحمد سيف النصر رئيس الاقليم، وبالشخصيات المؤثرة بالجنوب الليبي، والتقى بالإدارة الفرنسية لمعرفة تطلعاتها، وخلال أسبوعين أكمل زيارته للأقاليم الثلاثة، فاكتملت عنده ملامح المشهد الليبي[34].

اتجه بعدها بلت لمحيط ليبيا العربي، ليصل القاهرة ويعقد اجتماعا مع أمين الجامعة العربية ليتبادل الطرفان هموم القضية الليبية، وليلتقي كذلك بزعماء الليبيين بمهجر مصر لمعرفة أمانيهم حول مستقبل وطنهم، ليعلن بعدها بمؤتمر صحفي بالقاهرة رغبته بتحقيق استقلال ليبيا، وأن هذا الأمر ثابت لديه ولن يحيد عنه، مصمما على أن الليبيين وحدهم لهم الحق في اختيار من يحكمهم، ملخصا أن دوره كمندوب وضع الأسس السليمة للمسار الدستوري الموصل للجمعية الدستورية لسن الدستور، وتشكيل حكومة بالاتفاق مع دولتي الإدارة ومتابعته مع مجلسه الاستشاري حتى يتسلم الليبيون زمام أمورهم بأنفسهم بدولة مستقلة ذات سيادة[35].

انتقل بعدها بلت للنطاق الدولي مسافرا للندن وباريس، ووشنطن وروما، فأتصل بحكومات هذه العواصم وبالأمم المتحدة متناقشا معهم حول القضية الليبية وتفاعلاتها، ليترسخ بذهن بلت بعد جولاته المحلية والعربية والدولية نتيجتين مهمتين، أولاهما: أن يلتف الناس بليبيا حول حاكم يحكمهم، وأن المرجح لذلك هو الأمير ادريس السنوسي، والثانية: ضرورة إنشاء حكم فيدرالي يضم أقاليم ليبيا الثلاثة، لكونه النظام المناسب للأحوال السائدة بالبلاد ليوحدها ويصهرها ببوتقة واحدة[36].

وبعد رحلاته وصل بلت لقناعه أخرى مفادها أن سلطات الادارتين يجب أن تلتزما بما ورد في قرار الجمعية العامة ووضعه موضع التنفيذ، للقيام باتخاذ الخطوات اللازمة لتأسيس مؤسسات حكومية بالفترة الانتقالية، تقرب البلاد من استقلالها ووحدتها، ولملمة شمل أقاليمها، وأكد أن الظهور المسبق لأحد الأقاليم كإقليم مستقل أو تمتعه بالاستقلال الذاتي، يعرض وحدة البلاد للخطر، ويجبر زعماء الأقاليم على القبول بسياسية الأمر الواقع، ويرى أن السليم هو تبنى نظام فيدرالي سليم يضع البلاد على سلم التطور كدولة مستقلة، ولاحظ بلت أن دولتي الإدارة فسرتا فقرة تسليم السلطات بالقرار بما يخدم مصالحها، وأن الصحيح هو تسليم السلطة لحكومة وطنية دستورية مستقلة[37].

عاد بلت لطرابلس لاستكمال مجلس العشرة الاستشاري، بعد أن عينت الدول الست الواردة بالقرار مندوبيها، فوصلها في 18 مارس 1950م، ولاستكمال عقد الاستشاري، قام المندوب باستشارة أمير برقة ورئيس فزان والشخصيات المؤثرة بالأحزاب الطرابلسية، طالبا منهم تقديم اسم مرشح واحد لكل إقليم، وطلب من الأقليات غير الوطنية تقديم اسم واحد يتم الاتفاق عليه، وبعد مشاورات الأمير بإقليم برقة سلّم للمندوب ثمانية اسماء بعد عشرة أيام من عودته لطرابلس لاختيار عضو واحد منها، فيما قدّمت الأحزاب سبعة اسماء للغرض ذاته، وبالمثل

استلم بلت أربعة اسماء للأقليات، ليكتمل عقد الاستشاري بعد مشاورة المندوب لدولتي الإدارة، ولتضع ليبيا قدمها بسلم التطور الدستوري[38].

انتظم عقد الاستشاري في 10 ابريل 1950م، فوقع الاختيار على العضو "علي الجربي" ممثلا لبرقة، ليستبدل لاحقا بالعضو "علي العنيزي" والعضو "مصطفى ميزران" غن إقليم طرابلس، وأحمد الحاج السنوسي عن فزان ليستبدل إسوه بزميله البرقاوي بالعضو محمد عثمان الصيد، فيما مثل "جياكو ماركينو" الإيطالي الأقليات[39].

وقبل الاجتماع الافتتاحي للاستشاري قام المفوض باتصالات محلية ودولية لاعداد خطته للتطور الدستوري، وبعدها دعاهم للاجتماع بتاريخ 25 ابريل 1950م بالفندق الكبير بطرابلس، وشارك فيه بجانب أعضاء الاستشاري المندوبان المقيمان لبريطانيا ببرقة وطرابلس، والمقيم الفرنسي بفزان، والشخصيات الفاعلة والأحزاب بإقليم طرابلس، ولم يتمكن العديد من المدعوين من برقة وفزان من الحضور لصعوبة السفر، كما شارك قناصل أمريكا وفرنسا واليونان وبلد المفوض، ووسط هذا الحضور المتنوع رحب المندوب بالاستشاري وبالضيوف متمنيا للعشرة النجاح، ولتبدأ بعدها أعماله، ليتم انتخاب الباكستاني رئيسا للعشرة مع الاتفاق على تداول المنصب كل شهرين لوضع جديد، وتقرر أن تكون الجلسات مفتوحة للناس الا ما يتقرر مسبقاً أنها مغلقة، وقد تم اعتماد لغة الضاد بجانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات عاملة بالمجلس يتم بها تبادل الوثائق[40].

فعّل الاستشاري عمله الداخلي بتكوين خمس لجان فرعية لوضع لائحة داخلية للقواعد الاجرائية وتنظيم سير العمل وسفريات أعضائه، وللشؤون المتعلقة بالصحافة والاعلام، وللنظر في حاجة ليبيا ومتطلباتها من المساعدة الفنية، وللبحث عن مصادر تمويلها كي تقف على قدميها[41].

بدأ الاستشاري بمناقشة علاقة المندوب بمجلسه، وقد أصر الباكستاني مؤيدا من المصري على أن المندوب يتوجب عليه وفقا للمادة الثامنة من القرار أن يتشاور مع الاستشاري حول جميع القضايا التي يتم طرحها، بما في ذلك ما يتداوله مع دولتي الإدارة، وأضاف المصري داعما الباكستاني بأنه وطبقا للقرار ملزم بقبول رأي الاستشاري، وأثار الباكستاني قضية النقل التدريجي للسلطات من دولتي الإدارة، فكان رد بلت أن القرار لم ينص صراحة على نقلها خلال الفترة الانتقالية بل لحكومة مستقلة مؤلفة وفقا للدستور[42].

كان الواجب الاساسي لبلت هو وضع الفقرة الثالثة من القرار موضع التنفيذ، ونصت على أن يقوم ممثلون من الشعب الليبي بوضع الدستور، لأجل تحقيق هذا الهدف قام بإجراء سلسلة من المشاورات مع دولتي الإدارة والشخصيات الفاعلة بالأقاليم الثلاثة، ووَصَلَ لقناعة بوجوب تكوين لجنة تحضيرية يكون فيها التمثيل بين الأقاليم بالتساوي ووضعها بخطة تواصِلُ في النهاية للهدف المنشود وهو الاستقلال[43].

المحور الثالث: قرار إعلان الاستقلال وتفاعلاته حتى نهاية عمل اللجنة التحضيرية:

وضع بلت خطته للتطور الدستوري من خلال ست خطوات تهدف لبناء الهرم الدستوري والسياسي للدولة الليبية، من بينها ما تتبعنا القرار للوصول إليه وهي اللجنة التحضيرية والخطوات هي:

1- انتخاب أعضاء للمجالس المحلية يمثلون الأقاليم الثلاثة بشهر يونيو 1950م.

2- اختيار أعضاء لجنة تحضيرية؛ لتقديم التوصيات للجمعية الوطنية في وقت لا يتجاوز يوليو 1950م حول وسائل الانتخاب بما فيها تكوين الجمعية ووضع الدستور.

3- انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية لتعقد اجتماعها بخريف 1950م.

4- قيام الجمعية الوطنية بتأليف حكومة ليبية مؤقتة خلال الشهور الأولى لعام 1951م.

5- إقرار الجمعية الوطنية للدستور، وتشكيل الحكومة خلال سنة 1951م.

6- إعلان استقلال الدولة الليبية وتشكيل حكومة وطنية تدير شؤون البلاد قبل الأول من يناير 1952م[44].

أقر الاستشاري خطة "بلت" من حيث المبدأ في 4 مايو 1950م، لكن الخلاف انصب على الانتخاب، فعارضه بشدة مندوبو طرابلس ومصر والباكستان بحجة ان اجراء الانتخابات بإقليم طرابلس سيؤدى لانتخاب أعضاء ينساقون مع مصالح الإدارة البريطانية، ولم يكتفوا بهذا؛ بل عارضوا إعداد التحضيرية للدستور مُبَرِّرِيْنَ بأن ذلك يؤخر التطورات الدستورية وانبثاق الجمعية الوطنية[45].

تم تأجيل خطة بلت لتأسيس التحضيرية لتباين وجهات النظر وإصّدار المعارضين على أن الانتخابات بطرابلس يمكن أن تسبب اضطرابات، واقترحوا لحل المعضلة أن يتم تعيين الأعضاء عوضا عن انتخابهم، مستندين إلى أن القرار لم يحدد الكيفية بشكل قطعى، وظهر مندوب فرنسا لينادي بالرجوع لطريقة الانتخاب وأيده الفزاني[46].

طفا مبدأ الاختيار على سطح الأحداث بقوة، فالسيد بشير السعداوى زعيم أكبر الأحزاب الطرابلسية بعث برسالة في 26 مايو 1950م للأمير معترضا على الانتخاب، فأرسل الأمير بدوره رأي السعداوى للاستشاري مبينا أنه يرى أن إقامتها في هذا الوقت القصير صعب للغاية؛ فالمدة الزمنية غير كافية؛ لأن المندوب بدأ يميل للاختيار تحاشيا لأية قلاقل قد تؤثر على المشهد السياسي الليبي، وأن الأمير ذاته بدأ يميل للتعيين تماشيا مع تداعيات الأحداث المرشحة للتعيين بالاختيار بقوة[47].

وبعد أن صار أمر الاختيار مسلما به، وصَبَّتْ مناقشاتُ الاستشاري لتأييده قبله المندوب، مقترحا أن يتم اختيار ممثلي طرابلس بعد مشاورة زعماء الأحزاب الطرابلسية، وليظهر؛ عضو الاستشاري الباكستاني مؤيدا للتعيين مقترحا في 14 يونيو 1950م باختيار واحد وعشرين عضوا يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة بالتساوي بواقع سبعة أعضاء عن كل إقليم، وقد تم إقراره بأغلبية سنة أصوات وبدون معارضة وامتناع ثلاثة عن التصويت وغياب العضو الفزاني بالاستشاري لمرضه[48].

وبعد التصويت نم ابلاغ المندوب به، لتخطو لجنة الواحد والعشرين التحضيرية خطواتها الأولى، لتكون اللبنة التي وضعت البدء في بناء الهرم الدستوري بأربعة خطوات أقرها القرار مشتملة على ما يلي:

1-يختار إدريس السنوسي سبعة أعضاء يمثلون برقة.

2-أنيط اختيار أعضاء إقليم فزان برئيسه أحمد سيف النصر، ليرشح سبعة أسماء للتحضيرية.

3-أن يتشاور بلت مع زعماء إقليم طرابلس ليرشحوا له سبعة اسماء لتمثيل الاقليم إسوه بزملائهم.

4-يجتمع المندوبون الواحد والعشرون بالتحضيرية في الأول من يوليو 1950م، لوضع الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة موضع التنفيذ بوضع اللبنة الأولى لها[49].

اشترط المندوبان الايطاليان بالاستشاري قبول عضو إيطالي عن الأقليات بالتحضيرية؛ لتأييد المقترح الباكستاني؛ ولأجل هذه المعضلة قام بلت بزيارة لبنغازي في 19 يونيو 1950م؛ لمقابلة الأمير واقناعه بالقبول، وللغرض ذاته بذل المندوبان المصري والباكستاني جهودا حثيثه لقبول الإيطالي؛ فاجتمعا بالسعداوى بطرابلس، وبحثا معه رسالتهما للأمير التي شرحا فيها جهودها الدؤوبة لتمرير المقترح الباكستاني بالاستشاري، ووقوفهما ضد مخططات دولتي الإدارة الرامية لعرقلة مسيرة البناء الدستوري لاطالة بقائها، وأوضحا أن الهدف من قبول الإيطالي كما بيّنا للأمير، هو كسب تصويت العضوين الإيطاليين بالاستشاري، وضمان أصوات دول أمريكا اللاتينية المؤيدة لإيطاليا بالجمعية العامة للأمم المتحدة إذا ما تم طرح موضوع التحضيرية أمامها، وأضافا أن الثمن الوحيد الذي ستدفعه ليبيا مقابل هذا التأييد هو الموافقة على منح مقعد الأقليات بالتحضيرية لعضو ايطالي[50].

ويرجح الباحث أن هذا التأييد اللاتيني للإيطاليين ربما يعود في أساسه لأسباب دينيه وعرقية ولغوية، ولم يكن الأمير هو المعارض الوحيد للعضو الإيطالي، بل كان رئيس فزان أشد منه معارضة، وأبداها صراحة للمندوب الذي رأي أنه من الحكمة قبول العضو الإيطالي، مع المطالبة بأن لا يكون قبوله سابقة للمطالبة الإيطالية بحقوق رعاياها المقيمين في ليبيا بالمستقبل[51].

وأمام صلابة وتعنت سيف النصر الرافض للعضو الإيطالي مستندا لتاريخ إيطاليا الأسود في ليبيا بصفة عامة، ومع أسرته بصفة خاصة، ولتلافي هذه المعارضة أرسل الأمير مدير ديوانه الأميري عمر فائق شنيب، الذي استقل طائرة الأمم المتحدة وسافر بها لسبها عاصمة فزان لمقابلة سيف النصر ومحاولة إقناعه بجدوى قبول الإيطالي، وبالفعل أقنعه، وعاد شنيب يوم 12 أكتوبر 1950م، ليعلن على إثرها العضو الفزاني بالاستشاري موافقته مشروطة بمشاركة الأحزاب الطرابلسية والمستقلين بالاختيار، وقد تم قبول الشرط الفزاني، ليهنئ بلت الأمير بحل العقدة الفزانية[52].

ويري الباحث هنا تأثير السنوسيين بقيادة أميرهم على مجريات الأحداث، فذهاب رئيس الديوان الأميري لمقابلة رئيس فزان مرسلا من الأمير، جعله يخرج من تأثير الفرنسيين؛ رغبة في استقلال بلاده، وفي الوقت نفسه فإن الخطوة الدينية للسنوسيين وقيادتهم للبلاد لحرب الفرنسيين وبعدها الايطاليين وحتى الانجليز بمصر، ومشاركة سيف النصر معهم بالجهاد، جعلته في النهاية يرضخ لتأييدهم السياسي والديني.

كان الأمير والساسة البرقاويون يتوجسون من وجود العضو الإيطالي؛ لشعورهم بالخوف من أن يكون قبوله سابقه لتسوية وضعهم القانوني، ولهذا فإنهم قدّموا طلب استشارة للاستشاري حول الموضوع، فناقشه في جلستين متتاليتين، ليرد بأنّ المشاركة الإيطالية بالتحضيرية، لن تحكم مسبقا على الوضع القانوني للأقليات، وبتاريخ 24 يونيو 1950م، تم التصويت عليها بموافقة سبعة أعضاء ودون معارضة وامتناع ثلاثة عن التصويت[53].

حمل "بلت" بعدها ردّ الاستشاري وسلمه لشنيب، فلم يكتف الأمير بالردّ؛ بل أرسلها لهيئة حكومية برقاوية لدراستها؛ فقبلتها مضيفة لوثيقتها؛ بأن حقوقهم مكفولة دينيا ومدنيا واجتماعيا وفق الدستور مستقبلا، ولا تمانع

بوجود عضو عن الأقليات بالتحضيرية، إذا وافق الطرابلسيون على ذلك، وأكدت تأييدها للنظام الفيدرالي ليلتئم شمل الليبيين بدولة واحدة[54].

يرى بلت أن التطور الدستوري بليبيا ساعد عليه عاملان مهمان: تمثل الأول في لقاء الأمير بالسعداوي في يونيو 1950م، وتنازله عن الاستقلال الذاتي لبرقة، وقبول السعداوي مبايعة الأمير ملكا على ليبيا بدولة فيدرالية، وأما الثاني: فإعلان رئيس فزان قبوله لزعامة الأمير على ليبيا بأكملها[55].

وهكذا تم تكوين لجنة الواحد والعشرين التحضيرية، بعد أن اختارهم بلت من بين الأسماء المطروحة عليه، بما فيهم عضو الأقليات الإيطالي، لتوضع لبنة الأساس لليبيا الفتية[56].

بعد اختيار أعضاء التحضيرية، عقدت اللجنة جلستها الافتتاحية بمقر المندوب بطرابلس في 27 يوليو 1950م، وقد حضر المحفل المندوب بمعية مجلسه، وبعض الشخصيات الليبية الفاعلة، وألقى المندوب كلمة رحب فيها بالحضور والتحضيرية مشيدا بقرار الاستقلال، وثمن جميع الجهود التي بذلت لنجاح العمل، شارحا دور التحضيرية متمنيا لهم استمرار التوفيق، وبعدها اقترح رئيس السن، وهو أكبر الأعضاء سن مفتى طرابلس محمد أبو الأسعاد العالم، بأن تكون هناك لجنة سداسية منبثقة عن التحضيرية؛ لصياغة لائحتها الداخلية، فوافقوا على المقترح، ليقترح بعدها رئيس السن، إرسال برقية شكر للأمير على جهوده، وتبيان آيات الولاء والاخلاص لسموه[57].

وفي يوم 31 مايو 1950م، وعند الساعة السادسة مساء، عقدت التحضيرية جلستها الرسمية الأولى، وافتتحها رئيس السن، ليقرأ بعدها سكرتيرها علي رجب برقية رد الأمير عليهم، والتي شكرهم فيها متمنيا لهم التوفيق بعملهم، وبعد المداولات وافقوا على لائحة الاجراءات الداخلية، وتكونت من ثلاثين مادة مستأنسة بلائحة الاستشاري مع بعض التعديلات عليها، وأقرت أن قرارتها ستعتمد بأغلبية الثلثين، وبعدها تم التوافق رسميا على استمرار المفتى رئيسا للجنة، وخليل القلال من برقة، ومحمد عثمان الصيد من فزان كسكرتيرين لها، والاستعانة بالمستشار القانوني المصري عمر لطفي وبمعية اللبناني إسماعيل رجب لمساعدتهم في عملهم[58].

وينحو الباحث نحو الضراط، مُقِرًا بأنه ببداية عمل التحضيرية تكون أول هيئة ليبية صرفة تمثل كل الليبيين، قد بدأت عملها للمساهمة في بدء التطور الدستوري لدولة ليبيا المعاصرة، غير أن هناك استثناء بسيطا هو وجود عضو عن الأقليات غير الوطنية بالتحضيرية[59].

وصلت التحضيرية لمرتكزها الأساسي الرامي لوضع جدول أعمال يتضمن خطة لتأسيس جمعية وطنية دستورية، وفقا للقرار صلب البحث الذي أصدرته الجمعية العامة، وبعد مناقشات ومشاورات، تم الاتفاق في 7 اغسطس 1950م؛ بأن يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية ستين عضوا يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة؛ بواقع عشرين عضوا عن كل إقليم بالتساوي[60].

وقد تم بالاجتماع بحث المُفَاضَلة بين الانتخاب والاختيار، ليظهر مندوبو فزان متمسكين بالانتخاب مستندين على أنها الديمقراطية الحقيقية للدولة المدنية التي تحقق معرفة رغبات السكان، ولكن مندوبي طرابلس خالفوهم بتأييد من مندوبى برقة متعللين بأن إقامتها بإقليم طرابلس، وهي تحت الإدارة البريطانية أمر لا يضمن نزاهتها، لوجود شك بتدخلها لصالح المرشحين الذين يحققون مصالحها، ونظراً لاختلاف وجهات النظر فقد تم

تقديم المقترحين للتصويت، فلم يحظ الانتخاب ولا التعيين بأغلبية الثلثين المطلوبة لتمريره، ولهذا تقرر اعطاء الفرصة لاعضاء التحضيرية بالتشاور لحلحلة المعضلة[61].

وبعد جلسات لم تحرز تقدما، طلبت التحضيرية من بلت إجراء اتصالاته في اجتماعها معه في 8 سبتمبر 1950م وإبلاغها بالنتائج في فترة لا تتعدى عشرة أيام، لقرب انعقاد الدورة الخامسة للجمعية العامة في التاسع عشر من الشهر نفسه؛ وللاستعداد للاحتفال بعيد الأضحى، وبالفعل اتصل بالأمير وبالشخصيات المؤثرة بالأحزاب الطرابلسية وبرئيس فزان الذي تمسك بموقف الأعضاء الفزانيين، وطالب بعودتهم للاحتفال بالعيد، ليقرر بعدها بلت تأجيل التشاور ليوم 9 اكتوبر، ليغادر إلى ليك سكسيس؛ لحضور اجتماع الجمعية العامة، وتضافرت إثرها الجهود للوصول لحل، ليسافر بعدها عضو برقة عمر فائق شنيب مدعوما من الأمير لمقابلة سيق النصر، فنجحت مساعيه؛ ليوافق الفزانيون على الاختيار مشترطين أن يتعهد زعماء طرابلس؛ بأن يمثل المختارون كافة شرائح الاقليم، وبالفعل تم التوافق على الاختيار بين الاعضاء بجلسة 12 اكتوبر؛ لتزاح صخرة من أمام مجري التحضيرية[62].

وبعد التوافق على الاختيار، تم إناطة أمر ممثلي برقة بالأمير، ويختار رئيس فزان أعضاء الاقليم، واستجابة لتوافق ممثلي طرابلس؛ فإن اختيار ممثليهم يتولاها رئيس التحضيرية، وبهذا سار مجرى التحضيرية رائقا ليصب بنبع الوطنية[63].

ناقشت التحضيرية اقتراح عضو برقة الخاص بحق الأقليات في المشاركة بالوطنية، وتم الاتفاق على عدم مشاركتهم مع المحافظة على حقوقهم التي سيكفلها لهم الدستور مستقبلا [64].

وبعد مدّ وجزر دار حول موعد اجتماع الجمعية الوطنية ومكانه، تم الاتفاق على عقد هذا الاجتماع التاريخي بطرابلس بتاريخ 25 نوفمبر 1950م، لتترك بعدها التحضيرية للوطنية تقرير الاجتماع في أي مكان آخر[65].

لقد حالف التوفيق طبقا لتقرير الأمم المتحدة التحضيرية؛ بوضع الخطة التي رسمتها لاجتماع الوطنية لتمثل سكان ليبيا بتمثيل صحيح في مدة لا تتعدى الأول من يناير 1951م، وأنها سارت على هدى المشروع الباكستاني الذي أقره الاستشاري بتاريخ 14 . 6. 1950م، وتماشيا مع أعمال التحضيرية؛ أصدرت الجمعية العامة قرارها الثاني المتناغم مع القرار صلب موضوع بحثنا بتاريخ 17. 11. 1950م؛ ليوصى فيه باجتماع جمعية وطنية؛ لتمثل سكان ليبيا بتمثيل صحيح في مدة لا تتعدى الأول من يناير 1951م؛ لتؤلف الوطنية حكومة مؤقتة في أقرب فرصة ممكنه على أن تضع أمامها الأول من ابريل كهدف لها، وأن تنقل دولتا الإدارة السلطات تدريجيا لحكومة ليبية مؤقتة لتسلمها لحكومة ليبية يتم تشكيلها تشكيلا صحيحا قبل الأول من يناير 1952م، وهو الموعد النهائي المحدد من الجمعية العامة للوصول للاستقلال[66].

الخاتمة :

وخاتمة القول ان الاستشاري بقيادة بلت قد تعاون تعاونا مثمرا مع القيادات الوطنية ودولتي الإدارة، ورغم صعوبة الأمر، إلا أن الجهود الوافرة على المستوى المحلي والعربي والدولى، قد مهدت الطريق بحلم الاستقلال، وقد ظهرت لجنة الواحد والعشرين التحضيرية التي تم اختيار ممثليها بشكل مباشر، وعقدت اثنين وعشرين جلسة، بدأتها في 27. 7. 1950م، وأنهت أعمالها في 30. 10. 1950م، ولتضع التحضيرية لبنة الأساس للتمهيد لطريق الجمعية الوطنية، ليحمل الرجال الوطنيون من التحضيرية والوطنية بعدها على عاتقهم الأساس لهرم دولة ليبيا المعاصرة.

احتلت إيطاليا ليبيا عام 1911م، وليقاتل المجاهدون الليبيون بصفة عامة، حتى استشهاد الشيخ عمر المختار وخليفته يوسف بورحيل عام 1939م؛ ليهاجر المجاهدون وغيرهم من أبناء جلدتهم لمصر وغيرها؛ وليتحولوا للجهاد السياسي بين عامي 1932-1939م والعام الأخير هو العام الذي اشتعلت فيه الحرب العالمية الثانية، وبعدها بعام انضمت الحرباء الإيطالية لألمانيا المحور، ليعقد المهاجرون اجتماعا بالإسكندرية ويبايعوا الأمير ادريس السنوسي لقيادتهم، ولتمدّ بريطانيا الحلفاء يدها للأمير لقتال العدو المشترك إيطاليا، وليجتمع المهاجرون بالقاهرة في 8 أغسطس 1940م، وليكونوا نواة الجيش السنوسي بالقاهرة لينضم إليه لمتطوعون من المهاجرين، والأسرى الذين أسرتهم بريطانيا وأطلق سراحهم الأمير بعد أن جندتهم إيطاليا عنوة، وبعد التدريب العسكري ومتطلباته، شارك الجيش في الحرب، وأبدي المقاتلون بسالة نادرة اعترف بها الضباط البريطانيون، لتنتهي الحرب في الشمال الافريقي بهزيمة الإيطاليين عام 1942م ببرقة، وبعدها بعام خرج الإيطاليون يجرون أذيال الهزيمة مع ألمانيا، لتقع برقة وطرابلس تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية، بينما وقعت فزان بيد الإدارة العسكرية الفرنسية.

لقد شهدت ليبيا في فترة الاربعينات من القرن المنصرم، حراكا سياسيا بإقليمي برقة وطرابلس تمثل في ظهور الأحزاب السياسية والصحف، وتمثلت قمة الحراك السياسي بزيارة الأمير لليبيا عام 1944م ودعوته نهائيا للبلاد عام 1947م.

بعد توقف الحرب، ظهرت القضية الليبية للقضاء الدولي يعقد المؤتمرات الدولية حول المستعمرات الافريقية التي احتلتها إيطاليا وهي: ليبيا وأرتيريا والصومال، ليعقد مؤتمر لندن عام 1945م والذي شهد تعاطف الجامعة العربية مع ليبيا، ولتبرز بشكل أكثر وضوحا باتفاقية الصلح التي عقدتها الدول المنتصرة مع إيطاليا وهي: بريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا، لتتنازل إيطاليا بموجبها عن مستعمراتها في 10 فبراير 1947م، والتي تم توقيعها بباريس، بشرط أن يتم الاتفاق بين الدول الموقعة خلال عام من توقيع وثائق تصديقها؛ فإن لم يحدث اتفاق تحال القضية للجمعية العامة للأمم المتحدة مع تعهدها بقبول كل ما يصدر عنها.

لم يحدث أي اتفاق، وهذا من حسن حظ ليبيا، فقد عصفت رياح الحرب الباردة بالقضية لدهاليز الأمم المتحدة، لتتحول القضية من دولية إلى أممية.

تم إحالة القضية للجمعية العامة في 15 سبتمبر 1948م، وبين دورتي الجمعية العامة 1948-1949م وبينهما أطلت الحرب الباردة وتعددت مشاريع الوصاية، ومدّت الحرباء الإيطالية رأسها بعد أن سلخت جلد

المحور، وتلونت بلون الحلفاء في مشروع بيفن–سفورزا لتكون إيطاليا وصية على طرابلس، فيما تبقى بريطانيا ببرقة وفرنسا بفزان، هذا المشروع الذي سقط بتصويت دولة هاييتي ضده في 17 مايو 1949م.

بسقوط مشاريع الوصاية صار الاستقلال قريب المنال، وجّر هذا بريطانيا وأمريكا لتأييد الاستقلال، ليسجل سفر التاريخ الليبي يوم 21. 11. 1949م تاريخاً لإعلان قرار الاستقلال ليكون خاتمة لمخاض عسير أدت تداعياته للقرار صلب الموضوع، ليكون بذرة يتم حصادها باستكمال متطلباتها في 1 يناير 1952م عبر فترة إنتقالية؛ وإلا يعتبر القرار لاغيا، ووفقا للقرار تم تعيين الدبلوماسي الهولندي "أدريان بلت" مندوبا مفوضا للأمم المتحدة في ليبيا، ليستلم مهام عمله رسميا في 1 يناير 1950م، ومعه مجلس استشاري من عشرة أعضاء ستة ترشحهم دولهم وهي: بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا ومصر وباكستان، وثلاثة من ممثلي الأقاليم الليبية، والرابع عن الأقليات غير الوطنية القاطنة بليبيا.

عقد الاستشاري اجتماعه الافتتاحي في 25. 4. 1950م، وكانت المعضلة هي كيفية الوصول لجمعية وطنية ليبية دستورية؛ لأن القرار لم يحدد الكيفية التي يتم بها ذلك بشكل واضح.

وفي 14. 5. 1950م، قدم بلت خطة دستورية تضمنت لجنة تحضيرية ليصل القرار بمتابعته للهدف المنشود للبحث، وهو متابعة القرار وصولا للتحضيرية، وجرى النقاش حول الاختيار والانتخاب لأعضاء التحضيرية، ليظهر مندوب الباكستان بالاستشاري رافضا فكرة الانتخابات بإقليم طرابلس؛ بحجة أنها ستفرز مؤيدين للإدارة البريطانية التي تتحكم بمفاصل الاقليم، واقترح الباكستاني استشارة الأحزاب الطرابلسية لاختيار الأعضاء، ووسط هذا الجدل تم تأجيل المداولة لحين زيارة الاستشاري للأقاليم الثلاثة للوقوف على الأوضاع عن كثب بمشورة الشخصيات الفاعلة بالأقاليم، ودولتي الإدارة.

عاد النقاش مجددا بعد الزيارات، ليظهر عضو طرابلس مؤيدا من عضوي مصر والباكستان؛ ليصّر على عدم اجراء الانتخابات بالإقليم مبررا ذلك بضيق الوقت، والخوف من حدوث اضطرابات.

وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على الاختيار للتحضيرية، وفي 14/ 6/ 1950م، قَدّم الباكستاني مقترحا يتم بموجبه اختيار واحد وعشرين عضوا للتحضيرية بواقع سبعة أعضاء عن كل إقليم بالتساوي، ويتولى الأمير ادريس اختيار ممثلي برقة، وأحمد سيف النصر رئيس إقليم فزان أعضاء الاقليم.

وهكذا وصل القرار لوضع لبنة الاساس الذي قام عليه هرم التطور الدستوري لليبيا المعاصرة لتكون منطلقا لاستقلالها فيما بعد.

عقدت لجنة الواحد والعشرين التحضيرية جلستها الافتتاحية في 27/ 7/ 1950م، وانتهت من أعمالها في 30/ 10/ 1950م، بأثنتين وعشرين جلسة، وأسفرت بعد جهود وافرة عن تأليف الجمعية الوطنية للدستور من ستين عضوا، بواقع عشرين عضوا عن كل إقليم بالتساوي، ووسط نقاش حول الاختيار والانتخاب وحق الأقليات في الترشح للوطنية، ليتم التوافق على الاختيار وباختيار الأمير أعضاء برقة، وسيف النصر أعضاء فزان، وتم التوافق بين أعضاء التحضيرية من إقليم طرابلس على ان يختارهم رئيس التحضيرية وعدم مشاركة الأقليات بالوطنية مع المحافظة على حقوقهم بالدستور المقبل، لتعقد الجمعية الوطنية جلستها الافتتاحية في 11/25/ 1950م.

ويحسب للتحضيرية أن الجمعية العامة قد أصدرت قرارها الثاني في 17/ 11/ 1950م، وأوصت فيه باجتماع جمعية وطنية دستورية قبل الأول من يناير 1951م، ووفقا لهذا فإن القرار الثاني قد خرج من رحم القرار الأول، ليضع هؤلاء الرجال الوطنيون لبنة الأساس في جدار البناء الدستوري لليبيا المعاصرة، وليسلم أعضاء التحضيرية زمام الأمور للوطنية، ليحمل هؤلاء الرجال على عاتقهم حلم الاستقلال الذي تحقق في 24. ديسمبر 1951م، والذي أعلن فيه الملك ادريس استقلال ليبيا من قصر المنار ببنغازي، وليكون – رحمة الله– أول وآخر الملوك من السلالة السنوسية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- كلوديو سيجري، **الشاطئ الرابع**، ترجمة: عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1987م، ص ص12،11.

2- مصطفى بن حليم، **انبعاث أمة وسقوط دولة، كولونيا**، منشورات الجمل، ط1، 2003م، ص ص150، 159.

3- لقاء أجراه الباحث بالتميمي بتاريخ 12 / 4 / 2016م مع العقيد الراحل عبدالله الجبالي سليمان، والذي أسره الانجليز وأطلق سراحه الأمير لينضم للجيش السنوسي ويشارك في الحرب حتى نهايتها، وأكد أن اسم الجيش هو الجيش السنوسي؛ مصطفى أحمد بن حليم، مرجع سبق ذكره، ص ص160-180.

4- مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي**، ترجمة: نقولا زياد، دار الثقافة، بيروت، 1966م، ص ص56-65.

5- مالك محمدعبيد بوشهيوة، **النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 1951-1969م**"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977م، ص37.

6- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، مذكرة الاحاطة التي قدمها الأمين العام للجامعة لمؤتمر لندن حول القضية الليبية.

7- سامي حكيم، **استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1970م، ص ص 10-21.

8- مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص ص37، 38.

9- المرجع نفسه، ص38.

10- هنري ميخائيل، **العلاقات الليبية الانجليزية**، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1930م، ص168؛ مصطفى أحمد بن حليم، مرجع سبق ذكره، ص181، 182.

11- مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

12- مفتاح السيد الشريف، **ليبيا الصراع من أجل الاستقلال**، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص ص14، 15.

13- مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-50.

14- إبراهيم سليمان الضراط، **جهاد ليبيا الدبلوماسي في أروقه الأمم المتحدة 1945-1955م**، مصراتة: دار المنار للطباعة والاعلان، ص ص 59- 60.

15- المرجع نفسه، ص68.

16- Adrian pelt. (Libyan Indpenden ce and the Unitednations, New Haven, and London: yale University, press, 1970). P75.

17- صحيفة الأهرام، القاهرة، الصادرة بتاريخ 12 ديسمبر 1948م.

18- إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-77.

19- نقولا زيادة: **ليبيا من الاستقلال الإيطالي الى الاستقلال**، القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية، 1958م، ص ص139-141.

20- إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص 77.

21- Adrian pelt. Op. cit. p80.

22- مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص 56؛ وأيضاً مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ص 152-153.

23- الهادي إبراهيم المشيؤقي، **ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية**، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، د.ت، ص315.

24- Adrian pelt. Op. cit. p84.

25- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ص 151-158.

26- محمد الهادي أبو عجيلة، **كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939-1969م**، مصراتة: دار مكتبة الشعب، ج1، 2012م، ص359.

27- تم تقدير عدد سكان ليبيا الوطنيين عام 1947م، أي قبل عامين من صدور القرار تقريبا بأكثر من مليون ومائة وخمسة وستين ألف نسمة، بينما تم تقرير الأقليات غير الوطنية بأكثر من ثمانين ألف نسمة، وهم حسب ترتيب الأكثرية: الإيطالية واليهودية والمالطية واليونانية. للمزيد ينظر: إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص62.

28- **جامعة الدول العربية**، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، وثيقة رقم (3) لسنة 1949م، نص قرار الجمعية العامة الصادر باستقلال ليبيا بتاريخ 21 نوفمبر 1949م.

29- المصدر نفسه.

30- المصدر نفسه.

31- دبلوماسي هولندي، ولد عام 1892م، يتقن بجانب لغة بلده الام اللغتين الانجليزية والفرنسية، ولكنه لا يتحدث العربية، وقد عمل سكرتيرا بعصبة الأمم، ثم اشتغل بعدها بالجهاز الدائم للأمم المتحدة، وتولى مهمة السكرتير العام لشؤون المؤتمرات والشؤون العامة بالهيئة الدولية. للمزيد ينظر: مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره،

ص512؛ ايرك دي كاندول: **الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره**، ترجمة: محمد حسين القزيرى، بنغازي: دار الساقية، ط1، 2013م، ص179.

32- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص162.

33- وثائق المؤتمر الوطني البرقاوي، كلمة نائب رئيس المؤتمر أمام مندوب الأمم المتحدة في 27 يناير 1950م.

34- محمد عثمان الصيد، **محطات من تاريخ ليبيا**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1996م، ص53.

35- صحيفة طرابلس الغرب، عدد 2026، الصادر بتاريخ 18 فبراير 1950م.

36- إدريس الصادق رحيل، **الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي 1943-1951م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2013م، ص ص 239-240.

37- Adrian pelt. Op. cit. pp. 127-132.

38- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص162.

39- محمد عثمان الصيد، مصدر سبق ذكره، ص50؛ مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص68.

40- إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص ص126-127.

41- مفتاح السيد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص409.

42- مالك محمد أبوشهيوة، مرجع سبق ذكره، ص69.

43- مجيد خدوري مصدر سبق ذكره، ص169.

44- Adrian pelt. Op. cit. p259.؛

وأيضاً: صحيفة طرابلس الغرب، عدد 2086، الصادرة بتاريخ 26 ابريل 1950م.

45- مجيد خدوري مصدر سبق ذكره، ص167.

46- المصدر نفسه، ص514.

47- المصدر نفسه، ص ص167-168.

48- المصدر نفسه، ص ص167-168؛ أيضاً إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص132.

49- Adrian pelt. Op. cit. p259.

50- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، رسالة مندوبي مصر وباكستان بالاستشاري للأمير بخصوص عضو الأقليات الإيطالي في 17 يونيو 1950م؛ أيضاً إبراهيم سليمان الضراط، مرجع سبق ذكره، ص ص133-134.

51- Adrian pelt. Op. cit. pp263-264.

52- Adrian pelt. Op. cit. pp290-295.

53- Adrian pelt. Op. cit. p261.

54- مفتاح السيد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

55- Adrian pelt. Op. cit. pp290-295.

56- للاطلاع على اسماء التحضيرية. أنظر: سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال - وثائق محلية ودولية**، بنغازي: دار الساقية للنشر، جـ2، 2013م، ص2017؛ وأيضاً: إبراهيم سليمان الضرابط، مرجع سيق ذكره، ص ص 138-139.

57- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ2**، ص ص 1018-1020.

58- المصدر نفسه، ص ص 1018-1022.

59- إبراهيم سليمان الضرابط، مرجع سيق ذكره، ص ص 139-140.

60- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ1**، ص ص 262-263؛ وأيضاً: صحيفة برقة الجديدة، عدد 1364، الصادرة بتاريخ 13 اغسطس 1950م.

61- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ1**، ص 263؛ أيضاً: مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ص170-172.

62- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ1**، ص 263؛ أيضاً: مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص170-172.

63- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ1**، ص ص 263-266؛ أيضاً: مالك محمد أبوشهيوة، مصدر سبق ذكره، ص74.

64- سالم الكبتي، **ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، جـ1**، ص 266.

65- المصدر نفسه، ص266.

66 – المصدر نفسه، ص ص41-42.